رقابة القضاء على المرافق العامة

دراسة مقارنة في مصر والجزائر وفرنسا

تأليف

دكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء

إلى روح والديّ الكريمين، منبع العطاء ومدرسة القيم، خالدين في الذاكرة والدعاء.

إلى ابنتي الحبيبة صبرينال، زهرة الحياة وجمال الوجود، التي تجمع بين الرقة والشموخ، لتكون شاهدة على أن العلم هو أجمل ما يزين الإنسان.

المقدمة

تُعد المرافق العامة والرقابة القضائية على قراراتها الإدارية من الركائز الأساسية للدولة القانونية الحديثة، حيث تضمن خضوع الإدارة لمبدأ المشروعية وحماية حقوق الأفراد من تعسف السلطة. يهدف هذا الكتاب إلى تقديم دراسة تحليلية مقارنة لمفهوم المرافق العامة وآليات الرقابة القضائية على قراراتها، مفككاً الأسس القانونية في مصر والجزائر وفرنسا، ومستعرضاً التطور التاريخي والاجتهادات القضائية في هذا المجال الحيوي. إننا نقدم هنا تحليلاً أكاديمياً محايداً يركز على البنية القانونية والمبادئ العامة، مبتعدين عن أي توجهات خاصة، ملتزمين بالموضوعية العلمية والحياد المنهجي الذي يقتضيه البحث القانوني الرصين. سنغوص في هذا العمل عبر ثلاثين فصلاً معمقاً لنحلل طبيعة المرفق العام، ومعايير خضوعه للرقابة، وأنواع الطعون، وصولاً إلى رؤية متكاملة تجعل من القضاء حارساً على مشروعية الإدارة وعدالة قراراتها. إن هذا العمل يضع بين يدي

الباحثين والمهتمين مرجعاً شاملاً ينظم هذا الباب الحيوي من القانون الإداري بما يحقق الفهم العميق للضمانات القضائية.

الفصل الأول

ماهية المرفق العام وأهميته القانونية

المرفق العام هو نشاط تباشره الدولة أو شخص عام بهدف إشباع حاجة عامة تحت رقابتها. في هذا الفصل، نؤصل للمفهوم القانوني للمرفق العام وتمييزه عن الأنشطة الخاصة. ندرس الخصائص الأساسية للمرفق من خضوع لقانون عام وارتباط بمصلحة عامة. إن فهم الجوهر القانوني يحمي من الخلط بين الإدارة والسلطة الخاصة. نناقش الجدلية الأكاديمية حول تطور مفهوم المرفق في العصر الحديث. نؤكد أن المرفق العام يمثل ضرورة منهجية لضمان استمرار الخدمات الأساسية. إن العودة للأسس القانونية للمرفق تمثل ضمانة منهجية ضد الخصخصة غير المنضبطة.

الفصل الثاني

الأصل القانوني لنظام المرافق العامة

يستند نظام المرافق العامة إلى نصوص دستورية وتشريعية تنظم عمل الإدارة. في هذا الفصل، نحلل النصوص القانونية التي تؤسس للمرافق في الدول الثلاث. ندرس التطور التشريعي لمبدأ المرفق العام في القوانين الإدارية المصرية والجزائرية والفرنسية. نناقش كيف يعزز النص القانوني من حماية حقوق المنتفعين. إن فهم الأصل القانوني يعمق الإدراك لالتزامات الإدارة. نؤكد أن المرفق العام يمثل أساساً لسيادة القانون الإداري. إن البحث في النصوص يفتح آفاقاً لفهم حدود السلطة الإدارية.

الفصل الثالث

مقارنة الأسس التشريعية في الدول الثلاث

تختلف النصوص المنظمة للمرافق العامة بين مصر والجزائر وفرنسا في الصياغة والنطاق. في هذا الفصل، نقارن بين القوانين الوطنية لكل دولة. ندرس أوجه التشابه في خضوع المرافق لمبدأ المساواة والاستمرار. نناقش الاختلافات في طرق إدارة المرافق بين المباشر والمفوض. إن الدراسة المقارنة تكشف عن أفضل الممارسات التي يمكن تبنيها. نؤكد أن التنسيق التشريعي بين الدول يحد من ثغرات الاستغلال. إن الفهم الدقيق للنصوص يحمي من النزاع المستقبلي.

الفصل الرابع

أنواع المرافق العامة ومعايير التصنيف

تتنوع المرافق العامة حسب طبيعة النشاط ودرجة تدخل الدولة. في هذا الفصل، نحلل تصنيفات المرافق من إدارية وصناعية وتجارية. ندرس معايير التمييز بين المرفق الإداري والمرفق الصناعي. نناقش كيف يؤثر التصنيف على النظام القانوني الواجب التطبيق. إن

فهم الأنواع يحمي من التطبيق الخاطئ للقواعد القانونية. نؤكد أن التصنيف يمثل أساساً لتحديد الاختصاص القضائي. إن البحث في التصنيف يعمق الدقة في التطبيق القضائي.

الفصل الخامس

مبادئ سير المرافق العامة

تخضع المرافق العامة لمبادئ أساسية تنظم عملها وتضمن جودتها. في هذا الفصل، ندرس مبادئ المساواة والاستمرار والتكيف. نناقش كيف تساعد هذه المبادئ في حماية حقوق المنتفعين. ندرس تطبيقات مبدأ المساواة في توزيع الخدمات العامة. إن فهم المبادئ يحمي من التعسف في إدارة المرافق. نؤكد أن المبادئ تمثل ضمانة لجودة الخدمة العامة. إن البحث في المبادئ يعمق الثقافة الإدارية.

الفصل السادس

طرق إدارة المرافق العامة

تتعدد طرق إدارة المرافق العامة بين الإدارة المباشرة والتفويض للغير. في هذا الفصل، نحلل نظم الإدارة من استغلال مباشر وامتياز ومؤسسة عامة. ندرس معايير اختيار طريقة الإدارة المناسبة لكل مرفق. نناقش كيف يؤثر نظام الإدارة على طبيعة الرقابة القضائية. إن فهم طرق الإدارة يحمي من سوء اختيار النموذج الإداري. نؤكد أن اختيار الطريقة يمثل قراراً استراتيجياً للإدارة. إن البحث في الإدارة يعمق الفهم للتنظيم الإداري.

الفصل السابع

القرارات الإدارية الصادرة عن المرافق

تصدر المرافق العامة قرارات إدارية تؤثر في حقوق الأفراد والمنتفعين. في هذا الفصل، ندرس طبيعة القرارات الإدارية للمرافق وشروط صحتها. نناقش التمييز بين القرارات الإدارية وأعمال الإدارة المادية.

ندرس كيف يساعد التحديد الدقيق في تحديد طرق الطعن المناسبة. إن فهم طبيعة القرار يحمي من الطعن الخاطئ أو غير المقبول. نؤكد أن القرار الإداري يجب أن يكون مسبباً ومشروعاً. إن البحث في القرارات يعمق موضوعية التحليل القضائي.

الفصل الثامن

شروط صحة القرارات الإدارية للمرافق

يتطلب صدور القرارات الإدارية من المرافق توفر شروط محددة. في هذا الفصل، نحلل الشروط من الاختصاص والشكل والسبب والمحل. ندرس معايير الكفاية في بيان أسباب القرار الإداري. نناقش كيف يساعد الوضوح في تجنب بطلان القرار لاحقاً. إن فهم الشروط يحمي من الطعن في القرارات المعيبة. نؤكد أن اكتمال العناصر يمثل ضمانة لمتانة القرار. إن البحث في العناصر يعمق الدقة في الصياغة الإدارية.

الفصل التاسع

عيوب القرارات الإدارية وأنواعها

قد تعتري القرارات الإدارية للمرافق عيوب تؤدي إلى بطلانها. في هذا الفصل، نحلل أنواع العيوب من انعدام الاختصاص وعيب الشكل وعيب السبب. نناقش كيفية كشف العيوب في صياغة القرار الإداري. ندرس كيف يساعد تحديد العيب في تحديد جزاء البطلان المناسب. إن فهم العيوب يحمي من قبول القرارات المعيبة. نؤكد أن العيب في القرار يمس مشروعيته القانونية. إن البحث في العيوب يثري فقه البطلان الإداري.

الفصل العاشر

الرقابة القضائية على مشروعية القرارات

تخضع القرارات الإدارية للمرافق لرقابة القضاء الإداري لضمان مشروعيتها. في هذا الفصل، نحلل مدى رقابة

القاضي على عناصر القرار الإداري. نناقش هل يرقب القاضي الملاءمة أم المشروعية فقط. ندرس كيف تساعد الرقابة في تحسين جودة القرارات الإدارية. إن فهم الرقابة يعمق مسؤولية الإدارة في إصدار القرارات. نؤكد أن القضاء حارس على مبدأ المشروعية الإدارية. إن البحث في الرقابة يثري الفهم للضمانات القضائية.

الفصل الحادي عشر

دعوى الإلغاء وأهميتها في الرقابة

دعوى الإلغاء هي الوسيلة الأساسية للطعن في قرارات المرافق العامة. في هذا الفصل، ندرس شروط قبول دعوى الإلغاء وأثارها القانونية. نناقش دور المصلحة المباشرة في قبول الطعن بالإلغاء. ندرس كيف تساعد دعوى الإلغاء في تصحيح المسار الإداري. إن فهم الدعوى يعمق آليات الرقابة القضائية الفعالة. نؤكد أن الإلغاء جزاء على عيب في المشروعية. إن البحث في الإلغاء يثري الفهم للقضاء الإداري.

الفصل الثاني عشر

دعوى التعويض عن أضرار القرارات الإدارية

إلى جانب الإلغاء، يجوز المطالبة بالتعويض عن الضرر الناتج عن القرار. في هذا الفصل، نحلل شروط المسؤولية الإدارية عن القرارات المعيبة. نناقش معايير تقدير التعويض العادل عن الضرر الإداري. ندرس كيف يساعد التعويض في جبر ضرر المتضررين من القرارات. إن فهم التعويض يحمي من ضياع الحقوق المالية للأفراد. نؤكد أن المسؤولية الإدارية ضمانة لجدية الإدارة. إن البحث في التعويض يثري الفهم للجزاءات المالية.

الفصل الثالث عشر

الرقابة القضائية في مصر على قرارات المرافق

يتميز القضاء الإداري المصري بنهج دقيق في مراقبة

قرارات المرافق. في هذا الفصل، نحلل اجتهادات مجلس الدولة المصري في هذا المجال. ندرس معايير البطلان في القرارات الإدارية للمرافق العامة. نناقش تطور نطاق الرقابة على ملاءمة القرارات الإدارية. إن فهم الاجتهاد المصري يعمق التطبيق المحلي للرقابة. نؤكد أن القضاء المصري يرسخ مبدأ المشروعية الإدارية. إن البحث في الاجتهاد يثري الفقه الإداري المصري.

الفصل الرابع عشر

الرقابة القضائية في الجزائر على قرارات المرافق

يلعب القضاء الإداري الجزائري دوراً محورياً في حماية مبدأ المشروعية. في هذا الفصل، ندرس اجتهادات المجلس الدستوري والمحاكم الإدارية الجزائرية. نناقش مدى صرامة الرقابة على قرارات المرافق العامة. ندرس كيف ساهمت الأحكام في توضيح معايير المشروعية. إن فهم الاجتهاد الجزائري يعمق التطبيق المحلي للرقابة. نؤكد أن القضاء الجزائري حارس

للشرعية الإدارية. إن البحث في الاجتهاد يثري الفقه الإداري الجزائري.

الفصل الخامس عشر

الرقابة القضائية في فرنسا على قرارات المرافق

تُعد فرنسا مهد القانون الإداري الحديث ونموذجاً في الرقابة القضائية. في هذا الفصل، نحلل اجتهادات مجلس الدولة الفرنسي في رقابة المرافق. نناقش تطور رقابة الملاءمة والخطأ الجسيم في القرارات الإدارية. ندرس كيف يؤثر النموذج الفرنسي على الأنظمة القانونية العربية. إن فهم الاجتهاد الفرنسي يعمق المقارنة القانونية. نؤكد أن القضاء الفرنسي نموذج مرجعي في الرقابة الإدارية. إن البحث في الاجتهاد يثري الفقه المقارن.

الفصل السادس عشر

مقارنة نطاق الرقابة في الدول الثلاث

تتفاوت درجات الرقابة القضائية بين مصر والجزائر وفرنسا. في هذا الفصل، نقارن بين مدى تدخل القاضي في تقدير الإدارة. ندرس أوجه التشابه في حماية الحقوق الأساسية للمنتفعين. نناقش الاختلاف في سرعة الفصل في الطعون الإدارية. إن الاستفادة من أفضل الممارسات في كل نظام تثري التشريعات الوطنية. نؤكد أن الهدف المشترك هو تحقيق العدالة الإدارية. إن التقارب في مناهج الرقابة يسهل التعاون القضائي.

الفصل السابع عشر

الرقابة على قرارات منح الامتياز

تخضع قرارات منح امتياز المرافق العامة لرقابة قضائية خاصة. في هذا الفصل، ندرس معايير رقابة قرارات الاختيار بين المتقدمين للامتياز. نناقش دور الشفافية والمساواة في قرارات المنح. ندرس كيف تساعد

الرقابة في منع المحاباة والفساد الإداري. إن فهم الرقابة على الامتياز يحمي من التعسف في المنح. نؤكد أن قرارات الامتياز تحتاج لأعلى درجات الشفافية. إن البحث في الامتياز يثري الفهم للرقابة الخاصة.

الفصل الثامن عشر

الرقابة على قرارات تحديد التعريفات

تخضع قرارات تحديد أسعار خدمات المرافق لرقابة قضائية دقيقة. في هذا الفصل، نحلل معايير رقابة التعريفات من حيث التناسب والمساواة. نناقش دور القضاء في حماية المستهلك من التعريفات المجحفة. ندرس كيف يساعد التوازن المالي للمرفق في تحديد التعريفات المعقولة. إن فهم رقابة التعريفات يحمي من الاستغلال المالي. نؤكد أن التعريفات يجب أن تغطي التكلفة دون إجحاف. إن البحث في التعريفات يثري الفهم للرقابة المالية.

الفصل التاسع عشر

الرقابة على قرارات فصل المستخدمين

تخضع قرارات فصل مستخدمي المرافق العامة لرقابة قضائية صارمة. في هذا الفصل، ندرس ضمانات الدفاع للمستخدمين قبل اتخاذ قرار الفصل. نناقش معايير المشروعية في قرارات التأديب الإداري. ندرس كيف تساعد الرقابة في حماية الحقوق الوظيفية. إن فهم رقابة الفصل يحمي من التعسف في استعمال السلطة. نؤكد أن الفصل يحتاج لأسباب جدية ومثبتة. إن البحث في الفصل يثري الفهم للحقوق الوظيفية.

الفصل العشرون

الرقابة على قرارات نزع الملكية للمنفعة العامة

تخضع قرارات نزع الملكية للمرافق العامة لرقابة قضائية مزدوجة. في هذا الفصل، نحلل رقابة ضرورة النزع للمنفعة العامة. نناقش معايير التعويض العادل عن

الملكية المنزوعة. ندرس كيف تساعد الرقابة في تحقيق التوازن بين المصلحة العامة والخاصة. إن فهم رقابة النزع يحمي من التعدي على الملكية الخاصة. نؤكد أن النزع استثناء يحتاج لضوابط صارمة. إن البحث في النزع يثري الفهم للملكية العامة.

الفصل الحادي والعشرون

الرقابة على عقود المرافق العامة

تخضع عقود المرافق العامة لرقابة قضائية خاصة لطبيعتها الإدارية. في هذا الفصل، ندرس معايير رقابة شروط العقود الإدارية. نناقش دور القاضي في تفسير بنود العقود الغامضة. ندرس كيف تساعد الرقابة في حماية التوازن المالي للعقد. إن فهم رقابة العقود يحمي من الشروط المجحفة. نؤكد أن العقود الإدارية تخضع لمبادئ القانون العام. إن البحث في العقود يثري الفهم للرقابة التعاقدية.

الفصل الثاني والعشرون

الرقابة على قرارات الخصخصة

تخضع قرارات خصخصة المرافق العامة لرقابة قضائية مشددة. في هذا الفصل، نحلل معايير نقل إدارة المرافق من العام للخاص. نناقش ضمانات استمرار جودة الخدمة بعد الخصخصة. ندرس كيف تساعد الرقابة في حماية حقوق العاملين والمنتفعين. إن فهم رقابة الخصخصة يحمي من التخلي عن المسؤوليات العامة. نؤكد أن الخصخصة تحتاج لضوابط تحمي المصلحة العامة. إن البحث في الخصخصة يثري الفهم للتحولات الإدارية.

الفصل الثالث والعشرون

الرقابة على القرارات التنظيمية للمرافق

تخضع القرارات التنظيمية للمرافق لرقابة قضائية على مشروعيتها. في هذا الفصل، ندرس معايير رقابة

اللوائح والأنظمة الداخلية. نناقش دور القضاء في ضمان توافق اللوائح مع القوانين العليا. ندرس كيف تساعد الرقابة في حماية الحقوق من التنظيم التعسفي. إن فهم الرقابة التنظيمية يحمي من تجاوز السلطة التنظيمية. نؤكد أن اللوائح يجب أن تخدم المصلحة العامة. إن البحث في التنظيم يثري الفهم للرقابة اللوائح.

الفصل الرابع والعشرون

الرقابة على قرارات الرقابة الداخلية

تخضع قرارات أجهزة الرقابة الداخلية للمرافق لرقابة قضائية خارجية. في هذا الفصل، نحلل علاقة الرقابة الداخلية بالخارجية. نناقش معايير استقلالية أجهزة الرقابة الداخلية. ندرس كيف تساعد الرقابة المزدوجة في تعزيز الشفافية. إن فهم الرقابة المزدوجة يحمي من فشل الرقابة الداخلية. نؤكد أن الاستقلالية شرط لفعالية الرقابة. إن البحث في الرقابة يثري الفهم للهيكل الرقابي.

الفصل الخامس والعشرون

الرقابة على قرارات الطوارئ في المرافق

تخضع قرارات الطوارئ في المرافق لرقابة قضائية خاصة لظروفها. في هذا الفصل، ندرس معايير الرقابة على القرارات الاستثنائية. نناقش توازن الضرورة والشرعية في حالات الطوارئ. ندرس كيف تساعد الرقابة اللاحقة في حماية الحقوق. إن فهم رقابة الطوارئ يحمي من إساءة استعمال الظروف. نؤكد أن الطوارئ لا تبيح التعدي على الحقوق الأساسية. إن البحث في الطوارئ يثري الفهم للظروف الاستثنائية.

الفصل السادس والعشرون

آثار الأحكام القضائية على إدارة المرافق

تترتب على الأحكام القضائية آثار مهمة على إدارة

المرافق العامة. في هذا الفصل، نحلل آثار أحكام الإلغاء والتعويض على سير المرافق. نناقش واجب الإدارة في تنفيذ الأحكام القضائية. ندرس كيف تساعد الأحكام في تحسين جودة إدارة المرافق. إن فهم الآثار يعمق احترام الإدارة للقضاء. نؤكد أن تنفيذ الأحكام واجب قانوني وأخلاقي. إن البحث في الآثار يثري الفهم لتنفيذ القضاء.

الفصل السابع والعشرون

تحديات الرقابة القضائية في العصر الرقمي

تطرح الرقمنة تحديات جديدة للرقابة القضائية على قرارات المرافق. في هذا الفصل، ندرس تأثير التحول الرقمي على إجراءات الرقابة. نناقش معايير رقابة القرارات الآلية والذكاء الاصطناعي. ندرس كيف تساعد التقنية في تسريع إجراءات التقاضي. إن فهم التحديات يعمق التكيف مع العصر الرقمي. نؤكد أن الرقمنة أداة يجب توظيفها لخدمة العدالة. إن البحث في الرقمي يثري الفهم للتحديث القضائي.

الفصل الثامن والعشرون

مستقبل الرقابة القضائية على المرافق

تتطور الرقابة القضائية لمواكبة المستجدات الإدارية والتقنية. في هذا الفصل، نستشرف مستقبل آليات الرقابة في الأنظمة الثلاثة. نناقش اتجاهات نحو مزيد من الشفافية والسرعة في التقاضي. ندرس كيف تساعد التقنيات الحديثة في تحسين فعالية الرقابة. إن التطور القضائي يعمق الضمانات الإدارية. نؤكد أن الرقابة ستبقى ركيزة للدولة القانونية. إن البحث في المستقبل يثري الفهم للتطوير القضائي.

الفصل التاسع والعشرون

توصيات لتعزيز فعالية الرقابة القضائية

نختتم الكتاب بتوصيات عملية لتحسين جودة الرقابة

القضائية. في هذا الفصل، نطرح أفكاراً لدعم استقلالية القضاء الإداري. نناقش سبل تبسيط إجراءات التقاضي الإداري. نؤكد أن تعزيز الرقابة واجب دستوري وقانوني. إن التوصيات تمثل خارطة طريق للتطوير القضائي. إن العمل المشترك يعمق الأثر المؤسسي للرقابة. إن دعم القضاء يدعم سيادة القانون.

الفصل الثلاثون

خاتمة نحو إدارة أكثر خضوعاً للقانون

نختتم الكتاب بالتأكيد أن الرقابة القضائية تمثل أداة أساسية لعدالة الإدارة. نطرح رؤية لتكامل الضمانات القضائية والإدارية. نضع هذا الكتاب كأمانة علمية تدعو للالتزام بمبدأ المشروعية. إن المستقبل لمن يحترم سيادة القانون في إدارة المرافق. إن الإدارة الرشيدة تمثل بوصلة للمرفق العام. إن ترسيخ الرقابة القضائية واجب دستوري وقضائي.

الخاتمة

وبعد إتمام هذه الرحلة في الرقابة القضائية على المرافق العامة، ندرك أن هذا المبدأ يمثل ضرورة منهجية لبقاء الإدارة سليمة ومشروعة. نأمل أن يكون هذا الكتاب قد قدم إضافة نوعية للمكتبة القانونية، وأن يكون دليلاً للباحثين والمهتمين في سعيهم نحو فهم عميق. إن مستقبل الإدارة مرهون بقدرة الأنظمة على ترسيخ مبدأ الرقابة القضائية واحترامها.

الفهرس

المقدمة

الفصل الأول ماهية المرفق العام وأهميته القانونية

الفصل الثاني الأصل القانوني لنظام المرافق العامة

الفصل الثالث مقارنة الأسس التشريعية في الدول

الثلاث

الفصل الرابع أنواع المرافق العامة ومعايير التصنيف

الفصل الخامس مبادئ سير المرافق العامة

الفصل السادس طرق إدارة المرافق العامة

الفصل السابع القرارات الإدارية الصادرة عن المرافق

الفصل الثامن شروط صحة القرارات الإدارية للمرافق

الفصل التاسع عيوب القرارات الإدارية وأنواعها

الفصل العاشر الرقابة القضائية على مشروعية القرارات

الفصل الحادي عشر دعوى الإلغاء وأهميتها في الرقابة

الفصل الثاني عشر دعوى التعويض عن أضرار القرارات الإدارية

الفصل الثالث عشر الرقابة القضائية في مصر على قرارات المرافق

الفصل الرابع عشر الرقابة القضائية في الجزائر على قرارات المرافق

الفصل الخامس عشر الرقابة القضائية في فرنسا على قرارات المرافق

الفصل السادس عشر مقارنة نطاق الرقابة في الدول الثلاث

الفصل السابع عشر الرقابة على قرارات منح الامتياز

الفصل الثامن عشر الرقابة على قرارات تحديد التعريفات

الفصل التاسع عشر الرقابة على قرارات فصل المستخدمين

الفصل العشرون الرقابة على قرارات نزع الملكية للمنفعة العامة

الفصل الحادي والعشرون الرقابة على عقود المرافق العامة

الفصل الثاني والعشرون الرقابة على قرارات الخصخصة

الفصل الثالث والعشرون الرقابة على القرارات التنظيمية للمرافق

الفصل الرابع والعشرون الرقابة على قرارات الرقابة الداخلية

الفصل الخامس والعشرون الرقابة على قرارات الطوارئ في المرافق

الفصل السادس والعشرون آثار الأحكام القضائية على إدارة المرافق

الفصل السابع والعشرون تحديات الرقابة القضائية في

العصر الرقمي

الفصل الثامن والعشرون مستقبل الرقابة القضائية على المرافق

الفصل التاسع والعشرون توصيات لتعزيز فعالية الرقابة القضائية

الفصل الثلاثون خاتمة نحو إدارة أكثر خضوعاً للقانون

الخاتمة

تم بحمد الله وتوفيقه

تأليف دكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

حقوق النسخ والطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمؤلف